رجال الأعمال
مصريين

شهرية اقتصادية | السنة السادسة عشر | أغسطس ٢٠١٧

الجارحي: بدء تطبيق منظومة إدارة معلومات المالية الحكومية لضبط الانفاق

أبو اليزيد: أكثر من 100 مليون جنيه تعويضات تم سدادها لمستحقيها

« شباب الاعمال » تبدأ عملها بحل مشكلات المستثمرين

« د. نادر رياض» فارس الصناعة العالمي وتفكير خلاق خارج الصندوق

«ماكلين» باكورة انتاج جامبات صناديق المخلفات بمواصفات عالمية

رئيس مجلس الإدارة
إيمان الواصلى
رئيس التحرير
كمال عامر
تحقيقات
سميحة درويش
احمد سمير
المستشار الإعلامى
شيماء عبد النبى
المستشار القانونى
فوزى خطاب
المدير الفنى والتنفيذى
أسامة رمضان
تقارير
رمضان فوزى
سارة إحسان
علاء محمود
حق الإمتياز
إيمان محمود محمد

فى هذا العدد

6

عمرو الجارحي وزير المالية يعلن : بدء تطبيق منظومة إدارة معلومات المالية الحكومية لضبط الانفاق

أعلن عمرو الجارحي وزير المالية بدء تنفيذ مبادرة إدارة المالية العامة عبرتطبيق النظم الإلكترونية الحديثة في إدارة التدفقات المالية الحكومية من خلال التوسع في نظام الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي E-Payment وتطبيق منظومة إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS وذلك ضمن خطط وزارة المالية للإصلاح المالي والمحاسبي وتطوير أداء الوحدات الإدارية الحكومية.وتحسين الكفاءة والفعالية ورفع اقتصادية

12

مصر ... في الاتجاه الصحيح

أن تماسك الاقتصاد المصري في ظل الظروف الحالية التي تمر بها البلاد لهو دليل دامغ على أن الاقتصاد المصري من الاقتصاديات الراسخة في منطقة الشرق الأوسط فرغم مشاكل تحرير سعر الصرف وما ترتب عليه من ارتفاع في الأسعار ورغم الركود التي تعاني منه السياحة ورغم ما تعانيه الدولة في محاربة الأرهاب إلا أن الاقتصاد المصري ما زال صامدا رغم كل هذا

21

بنك القاهرة يمول المشروعات الصغيرة والمتوسطة بـ 6 مليارات جنيه

أعلن منير الزاهد رئيس مجلس ادارة بنك القاهرة، اليوم الإثنين، عن نمو محفظة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بالبنك بنسبة 30% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضى لتبلغ 6 مليارات جنيه حتى الان

واشار الزاهد، فى تصريحات لـ «العالم اليوم»، الى ان البنك موّل مبادرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة التى اطلقها البنك المركزى منذ اكثر من عام بقيمة 3.5 مليار جنيه بفائدة متناقصة تتراوح بين 5 و12%، حسب نوع البرنامج وحجم المبيعات طبقا

رؤي اقتصادية

بقلم الخبير الإقتصادى
د. محمد سعد الدين

مصر ... في الاتجاه الصحيح

أن تماسك الاقتصاد المصري في ظل الظروف الحالية التي تمر بها البلاد لهو

دليل دامغ على أن الاقتصاد المصري من الاقتصاديات الراسخة في منطقة الشرق الأوسط فرغم مشاكل تحرير سعر الصرف وما ترتب عليه من ارتفاع في الأسعار ورغم الركود التي تعاني منه السياحة ورغم ما تعانيه الدولة في محاربة الأرهاب إلا أن الاقتصاد المصري ما زال صامدا رغم كل هذا

صحيح أن هناك معاناه يعانيها المواطن المصري وخاصة المواطن البسيط وأن قرارات الإصلاح قد تكون ذات آثار جانبية إلا أن ذلك يدل على أن الاقتصاد المصري يستطيع الصمود أزاء كل هذه المشاكل والعقبات وأن تعافي الاقتصاد المصري ممكنا وأن مصر تستطيع أن تكسب معركتها في طريق التنمية والإصلاح والاقتصادي.

وأن ذلك لن يتأتي إلا بمزيد من الجهد ومواصله العمل وزيادة الإنتاج وإيجاد الحلول للمشاكل التي بات يعاني منها الاقتصاد المصري هكذا بدأالدكتور محمد سعد الدين الخبير الاقتصادي حديثه الشيق لمجلة رجال الاعمال

والذي اكد تفاؤله بمستقبل الاقتصاد المصري برغم الأزمات الراهنة وعن استمرار التذبذب في سعر الدولار صعودا وهبوطا اشار د/ سعد الدين الى إن هذا الأمر وضع طبيعي من آثار اتخاذ القرار بتحرير سعر الصرف إلى أن يستقر سعر الدولار وهذا لا ياتي إلا بزيادة الإنتاج فزيادة الإنتاج والقيام بزيادة الصادرات مع ارتفاع سعر الدولار فإن ذلك سوف يضاعف العائد على الصادرات في الوقت الذي ينخفض فيه الاستيراد بشكل تلقائي حيث أن ارتفاع السلع التي تعتمد على الاستيراد سوف يؤدي إلى أحجام المستهلك عن شرائها وبذلك يقل الاستيراد وتزيد قيمة الصادرات من هنا يأخذ الدولار منحني هابطا لينخفض عما هو عليه الأن ويستقر عند السعر العادل فزيادة الإنتاج وأعلاء قيم العمل داخل الاقتصاد المصري هو الطريق الصحيح للخروج من أزمة الدولار.

وعن السوق العربية المشتركة خاصة في ظل التوترات التي باتت تجتاح المجتمع العربي أشار سعد الدين إلى ضرورة أن يكون هناك فصل للسياسة عن الاقتصاد فالسوق العربي المشتركة لن تقوم بقرار سياسي أو اتفاق برتوكولي ولكن السوق العربية المشتركة تقوم على مبدأ الجدوى الاقتصادي.

فالتبادل التجاري القائم على الجدوى الاقتصادية التي تحقق المنفعة للطرفين هي التي تحفز وتدفع إلى وجود السوق العربية المشتركة على الساحة الأقليمية، ووجود مثل هذه السوق هي مصدر قوة للدول العربية فالقوة السياسية تولد من رحم القوة الاقتصادية.

تتمتع مصر بموارد طبيعية لو تم استغلالها الاستغلال الصحيح فسوف يصب ذلك في الإيرادات العامة للدولة سوءا كانت ثروه معدنية ونفطيه تنتشر في ربوع القطر المصري ولو تم إجراء عمليات قيمه مضافة إلى تلك الثروات المعدنية لتحقق من خلال ذلك أعلى العوائد التي تصب في صالح التنمية.

ويري سعد الدين بأنه ليس هناك إدارة جيدة من جانب الحكومة لغياب الحافز على الإنتاج والإبداع والتنمية الاقتصادية فالهدف

أن تكون هناك إدارة محترفة تحقق أكبر فعالية من خلال الأصول الموجودة فالحكومة وظيفتها الأساسية التوجيه والرقابة لذا يجب أن يكون هناك إدارة متخصصة على أسس علمية وأساليب متطورة لتحقيق الهدف فالحكومة ليس مديرا جيدا فهي عندما تدير تقوم بذلك من منطلق أخر يتمثل في مراعاة البعد الاجتماعي والمساواة بين الجميع في كل الحالات حتى في الحالات التي تحقق فيها المؤسسات خسائر مما يقضي علي أي أساليب للتحفيز وتؤدي إلى خلق جو من الإحباط الذي يعود بالسلب على عملية التنمية الاقتصادية.

فخصخصة الإدارة أمر قد يكون مطلوبا في القطاع الحكومي لتحقيق أكبر استفادة وفعالية في تلك الأصول والمواد الهائلة التي تمتلكها الدولة فلا مانع من أن تحتفظ الدولة ببعض القطاعات والأنشطة الاقتصادية الحيوية ولا تترك مصير الناس في أيد ى مجموعة من الأفراد قد تحتكر هذا الأنشطة مما يحدث خللا في النظام الاقتصادي ولذلك يجب أن يواجه من خلال قوانين وآليات تمنع حدوث الخلل ليس معني ذلك أن تكون الدولة هي التي تعمل في هذا القطاع الحيوي ولكن من الممكن أن يكون هناك استثمارات أخرى من خلال قواعد وقوانين فاعلة ومفعله لتحقيق التوازن المطلوب كما أنه يجب أن يكون هناك مراعاه لبعض القطاعات الحساسة في الدولة.

ويؤكد د/ سعد الدين بأن تكنولوجيا المعلومات أصبحت لغة العصر ولن يحدث تقدم وتنمية دون الارتكاز إلى خلفية راسخة في هذا المجال فقد دخلت تكنولوجيا صناعة المعلومات في جميع القطاعات الصناعية والاقتصادية حتى المجالات الخدمية بما فيها التعليم والصحة.. الخ وهذه الصناعة تحتاج في مصر إلى مزيد من الاستثمارات ونحن من خلال الشركة المصرية لتكنولوجيا المعلومات نطور أنفسنا نجود من إنتاجنا حتى يحقق أعلى معدلات اقتصادية للشركة، وليس أدل على أهمية صناعة تكنولوجيا المعلومات.

واسهامها في المجالات الصناعية المختلفة من اتجاه الهند وماليزيا إليها منذ عشرات السنين فقد قرأت هذه الدول المستقبل وأدركت أن العالم مقبل على ثورة في صناعة المعلومات فبدأوا في استخدام الموارد المتاحة لديهم استطاعوا من خلالها استغلال العقول البشرية والخبرات العلمية من أن يحرزوا تقدما في هذا المجال ومن خلال مواكبة التطورات العلمية في هذا المجال سوف نسعى دائما إلى توفير أفضل ما تقدمه تكنولوجيا المعلومات

وعن المناطق الصناعية الجديدة ودورها في إنشاء مجتمعات عمرانية يري سعد الدين بأن المناطق الصناعية ينقصها وسائل المواصلات التي تمثل مشكلة كبيرة فهذه المناطق حينما أنشأت منذ ما يقرب من 25 سنة كان الغرض منها أحداث التنمية الصناعية وكذلك تنمية البرامج العمرانية من خلال تفريغ القاهرة من الكتلة السكانية المزدحمة وذلك من خلال إنشاء مناطق سكانية جديدة ولكن هذا لم يتم فتجمدت المناطق الصناعية ولم يتم إنشاء مناطق عمرانية ولكن معظم العمالة تنتقل من محل إقامتهم إلى المناطق الصناعية مما يمثل اهدارا في الطاقة المادية والبشرية والفكر الجديد، ولذلك يجب التركيز على إنشاء مناطق صناعية متكاملة تضم المصانع على اختلاف قطاعاتها وكذلك إنشاء مجتمعات عمرانية وسكانية تستوعب السكان العاملين بتلك المناطق وأسرهم من خلال تخطيط عمراني يوفر جميع الخدمات سواء تعليم أو الخدمات الصحية أو الترفيهية وذلك لإنشاء مجتمعات متكاملة في تلك المناطق الصناعية حتى يمكن التغلب على الازدحام والانفجار السكاني بالقاهرة

وعن المسئولية الاجتماعية لرجال الأعمال يوضح سعد الدين بأن مصر من أولى الدول التي يساهم فيها رجال الأعمال بالدور الاجتماعي تجاه مجتمعهم حيث أن رجال الأعمال لهم العديد من الإسهامات في إنشاء المستشفيات بالمجان وفي شهر رمضان وما يقدم فيه من موائد وخيرات وما يقوم به أيضا بنك الطعام بتقديم وجبات يومية للمعدمين لا شك فإن ذلك دليل على قيام مجتمع الأعمال بواجبة نحو المجتمع وأن كان البعض يعيب على هذه الاسهامات من حيث كونها لا تحمل الطابع المنظم والمؤسسي وأن كان هناك انطباع لدي الكثيرين في حالة وجود شكل مؤسسي يجعل العديد من رجال الأعمال يحجمون عن الانضمام إليه لارتيابهم في أهدافه وأغراضه فلذلك يفضل رجال الأعمال تقديم اسهاماتهم بشكل فردي يجعلهم على يقين بأن هذه الإسهامات تحقق الغرض منها وما زال لرجال الأعمال اسهامات في دعم المستشفيات والمرضي والفقراء والمحتاجين وهناك نماذج مضيئة لرجال الأعمال في مصر، وأن كان ما يؤسفني هنا ما نراه من تصوير لرجال الأعمال في الأعمال الدرامية التي تصوره في صوره الانتهازي المستغل لذا يجب أن يكون هناك موضوعية في النظر إلى هذه القضية فليس كل مجتمع الأعمال كذلك فالنماذج السيئة نادرة وقليلة ويجب ألا تؤثر على صورة رجل الأعمال فهناك رجال أعمال يمثلون نماذج في الالتزام وخدمة اقتصاد الوطن.